

البحر الجديد

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة

المجلد 28، العدد 56، محرم 1446هـ / يوليو 2024م

بحوث ودراسات

- ❖ الأبوة من الرضاع: حكمها و آثارها
ماجد بن محمد بن سالم الكندي
محمد سعيد بن خليل المجاهد
- ❖ أثر تفریق الخطابي بين النعت والصفة في ترتيبه لوجوه الإعجاز في رسالته: "بيان إعجاز القرآن"
هبة مجد الدين صباهي
محمد عبد اللطيف
- ❖ النزعة الدينية في ديوان "أحدث الليل" لمحمد المقرن: دراسة تحليلية
نورة حميد حمدي الكبكي
- ❖ ضمان البضائع المنقولة بحراً في الفقه الإباضي من خلال كتاب "بيان الشرع" للكندي (ت: 508هـ/1115م): دراسة تأصيلية تطبيقية
محمود بن سعيد العويدي
أنكه إيمان بوزنيته
- ❖ الذممة المالية للزوجة العاملة: دراسة تقويمية
زينب زكريا علي معابدة
- ❖ الأحاديث المرذودة المشتملة على ثواب عظيم لعمل يسير في كتاب "المجروحين" للإمام ابن حبان
محمد جهاد البنا
فتح الدين بيانوني
ليلى سوزانا شمسو
- ❖ التراث الفقهي السياسي عند الإباضية حول "الإمام": صفاته واختصاصاته
سليمان بن حمد بن حميد الطوقي
- ❖ المصطلح في الفكر الإباضي ودوره الفاعل في وحدة المسلمين
أحمد بن سالم بن موسى الخروصي
- ❖ منهج الحنفية في الجمع والفرق بين التصرف بكل من الوقف والوصية
مهند فؤاد محمد استيتي
- ❖ نهضة قوائمها الموروث: بحث في التكامل المعرفي
خالد بن رشيد العديم
- ❖ Examining Modern Approaches to Zakat Collection and Distribution in Light of *Maqāṣid al-Sharīah*
Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
Younes Soualhi

الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا

ISSN 1823-1926



9771823192005



التَّجْدِيدُ

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

العدد السادس والخمسون

محرم 1446هـ / يوليو 2024م

المجلد الثامن والعشرون

رئيسة التحرير

أ.د. رحمة أحمد الحاج عثمان

مدير التحرير

د. منتهى أرتاليم زعيم

المحرر التقني

د. نور سفيرة بنت أحمد سفيان

المحرر المشارك

د. محمد أنور بن أحمد

هيئة التحرير

أ.د. أحمد إبراهيم أبو شوك

أ.داتين د. روسني حسن

أ.د. محمد أكرم لال دين

أ.د. يمني طريف خولي

أ.د. عاصم شحادة علي

أ.د. فؤاد عبد المطلب

أ.د. محمد أوزنشل

أ.د. علي صالح الشايع

أ.د. أكمل خضير عبد الرحمن

أ.د. أحمد راغب أحمد محمود

أ.م.د. عبد الرحمن حللي

د. عبد الرحمن الحاج

د. مروة فكري

د. همام الطباع

الهيئة الاستشارية

محمد داود بكر — ماليزيا	عبد الرحمن بودرع — المغرب
فتحي ملكاوي — الأردن	حسن أحمد إبراهيم — السودان
عبد المجيد النجار — تونس	علي القرة داغي — العراق
محمد بن نصر — فرنسا	عبد الخالق قاضي — أستراليا
محمود السيد — سوريا	داود الحدابي — اليمن
محمد الطاهر الميساوي — تونس	نصر محمد عارف — مصر
مجدي حاج إبراهيم - ماليزيا	وليد فكري فارس - مصر

Advisory Board

Mohd Daud Bakar, Malaysia	Abderrahmane Boudra, Morocco
Fathi Malkawi, Jordan	Hassan Ahmed Ibrahim, Sudan
Abdelmajid Najjar, Tunisia	Ali al-Qaradaghi, Iraq
Mohamed Ben Nasr, France	Abdul-Khaliq Kazi, Australia
Mahmoud al-Sayyed, Syria	Dawood al-Hidabi, Yemen
Mohamed El-Tahir El-Mesawi, Tunis	Nasr Mohammad Arif, Egypt
Majdi Haji Ibrahim, Malaysia	Waleed Fekry Faris, Egypt

© 2024 IIUM Press, International Islamic University Malaysia. All rights reserved.

ISSN 1823-1922 & eISSN: 2600-9609 التقييم الدولي

Correspondence مراسلات المجلة

Managing Editor, *At-Tajdid*
Research Management Centre, RMC
International Islamic University Malaysia
P.O Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Tel: (603) 6421-5074/5541
E-mail: tajdidiium@iium.edu.my
Website: <https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/Tajdid>

Published by:
IIUM Press, International Islamic University Malaysia
P.O. Box 10, 50728 Kuala Lumpur, Malaysia
Phone (+603) 6421-5014, Fax: (+603) 6421-6298
Website: <http://iiumpress.iium.edu.my/bookshop>

الآراء المنشورة في المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها

التحليل

مجلة فكرية نصف سنوية محكمة تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

المجلد الثامن والعشرون محرم 1446هـ / يوليو 2024م العدد السادس والخمسون

المحتويات

رقم	المؤلف	عنوان البحث
7-5	رئيس التحرير	كلمة التَّحْرِير
بحوث ودراسات		
51-9	ماجد بن محمد بن سالم الكندي محمد سعيد بن خليل المجاهد	■ الأيوبة من الرضاع: حكمها وآثارها
78-53	هبة مجد الدين صباحي محمد عبد اللطيف	■ أثر تفريق الخطابي بين النعت والصفة في ترتيبه لوجوه الإعجاز في رسالته: "بيان إعجاز القرآن"
114-79	نورة حميد حمدي الكبكي	■ النزعة الدينية في ديوان "أحدث الليل" لمحمد المقرن: دراسة تحليلية
148-115	محمود بن سعيد العويدي أنكه إيمان بوزينته	■ ضمان البضائع المنقولة مجزأ في الفقه الإباضي من خلال كتاب "بيان الشرع" للكندي (ت: 508هـ/1115م): دراسة تأصيلية تطبيقية
177-149	زينب زكريا علي معابدة	■ الذمَّة المَالِيَّة لِلزَّوْجَةِ العاملة: دراسة تقويمية
206-179	محمد جهاد البنا فتح الدين بيانوني ليلى سوزانا شمسو	■ الأحاديث المردودة المشتملة على ثواب عظيم لعمل يسير في كتاب "المجروحين" للإمام ابن حبان
234-207	سليمان بن حمد بن حميد الطوقي	■ التراث الفقهي السياسي عند الإباضية حول "الإمام": صفاته واختصاصاته
268-235	أحمد بن سالم بن موسى الخروصي	■ المصطلح في الفكر الإباضي ودوره الفاعل في وحدة المسلمين
310-269	مهند فؤاد محمد استيتي	■ منهج الحنفية في الجمع والفرق بين التصرف بكل من الوقف والوصية
350-311	خالد بن رشيد العديم	■ نخضة قواؤها الموروث: بحث في التكامل المعرفي
373-351	Abdulmajid Obaid Hasan Saleh Younes Soualhi	■ Examining Modern Approaches to Zakat Collection and Distribution in Light of <i>Maqāsīd al-Shari'ah</i>

ترتيب البحوث في المحتويات حسب وصولها واستكمالها

Arranging the research papers in the contents according to their arrival and completion

ضمان البضائع المنقولة بحراً في الفقه الإباضي من خلال كتاب "بيان الشرع" للكندي (ت: 508هـ/1115م): دراسة تأصيلية تطبيقية

The Guarantee of Goods Transported by Sea in Ibadi Jurisprudence
through the Book 'Bayān al-Shar' by Al-Kindi (d. 508 AH / 1115
AD): A Foundational and Applied Study

محمود بن سعيد العويدي*، أنكه إيمان بوزينته**

[قُدّم للنشر 2024/04/17 - أرسل للتحكيم 2024/04/25م - قُدّم بعد التعديل 2024/5/22 - قُبِل للنشر 2024/5/24]

مُلخَص البَحْث

هدف البحث إلى دراسة مسألة ضمان البضائع المنقولة بحراً التي يكثر فيها تنازع الناس، وتلقي الدراسة الضوء على دور فقهاء الإباضية في معالجة قضايا الضمان، وانعكاس هذه المسألة في كتب التراث الفقهي الإباضي العُماني، من خلال دراسة الفروع الفقهية المتعلقة بالمسألة في كتاب بيان الشرع لمحمد بن إبراهيم الكندي (ت: 508هـ/1115م)، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع المعلومات التاريخية والفقهية حول النقل البحري في كتب الفقه، كما اعتمدت على المنهج التحليلي في تحليل دور الفقيه وتعامله مع الحوادث تاريخياً وفقهياً وكيفية معالجة القواعد الشرعية لها، وتوصلت الدراسة إلى نتائج لعل أهمها أن كتب المذهب الإباضي عموماً وكتاب بيان الشرع خصوصاً تناولت مسائل ضمان البضائع المنقولة بحراً ضمن أبواب الفقه الآتية: الضمان،

* طالب دكتوراه، قسم العلوم الإسلامية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان. البريد الإلكتروني:

alawaidi@squ.edu.om

** أستاذ بقسم العلوم الإسلامية، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، البريد الإلكتروني:

bouzenita@squ.edu.om

المضاربة، الإجارة كما أنها تناولت دراسة الأحداث الواقعية التي تحتاج إلى حكم شرعي للتطبيق وأنها تستدعي القواعد الشرعية التي تنظم مسؤولية الناقل عما هو واقع تحت يده، إضافة إلى ذلك فقد كشفت الدراسة إلى أنه بجانب دور العمانيين في مجال التجارة والملاحة البحرية إلى دور فقهاء الإباضية بخاصة فقهاء عمان في معالجة قضايا البحر وأحكامه؛ نظراً لارتباطهم بالبحر ونشاطاته ومسائله وأحكامه يحدوهم في ذلك السعي لتطبيق القواعد الشرعية في معالجة القضايا المتعلقة بالبحر، ومنها قضايا ضمان البضائع المنقولة محققة بذلك مقصد حفظ المال.

الكلمات المفتاحية: الضمان، البضائع المنقولة بحراً، النقل البحري، الفقه الإباضي، بيان الشرع، محمد بن إبراهيم الكندي.

Abstract

This paper studies a much-debated question, the guarantee (*damān*) of sea freight. It sheds light on the role of Ibadi scholars in their treatment of legal cases involving guarantee, and the reflection of these cases in the books of the Ibadi Omani legal heritage through the study of its relevant branches in Muḥammad b. Ibrāhīm al-Kindī's (died 508 AH/1115 AD) Kitāb Bayān al-Shar'. The research resorts to the deductive methodology in gathering historical and legal information on maritime transport in the fiqh books, as well as the analytical methodology in analyzing the historical and scholarly role of the Faqih and his involvement in actual cases and their treatment through Islamic legal guidelines. The study arrives at several results, among them that the Ibadi fiqh books generally and particularly the Kitāb Bayān al-Shar' discuss cases of guarantee of sea freight in the following chapters of fiqh: *ḍamān* (guarantee), *muḍāraba* and *ijāra*. These cases were real life cases that needed taking the Islamic legal rule for application, and of resorting to Islamic legal guidelines to control and organize the responsibility of the transporter of the freight. Through the discussion of the case of guarantee of sea freight, the study reveals the role of Omanis in the field of trade and seafaring and the efforts of their scholars in treating cases related to the sea. In addition, there have been efforts to apply Islamic legal maxims to these questions as it transpires in their treatment of cases of guarantee of sea freight in their realization of the maqṣad of the protection of wealth.

Keywords: Guarantee, sea freight, transport by sea, Ibadi fiqh, Bayān al-Shar', Al-Kindī.

مقدّمة

نقل البضائع بحراً على الرغم من خطورتها من أهم دعائم التجارة بين أرباب الصناعة والمنتفعين بها، وهي الوسيلة التي يلجأ إليها الناس في نقل بضائعهم عبر العصور؛ ولأجل

ذلك بنيت السفن الضخمة التي تحمل البضائع بين المنتفعين بها، وهي من أعظم الوسائل ربطاً بين الحضارات لتبادل المنافع بين البلدان، ولما كان النقل البحري للبضائع يخضع لضوابط وأحكام وقواعد تملئها ظروف الملاحة البحرية ومخاطره المختلفة، وقواعد التبادل التجاري المتبعة؛ فقد أسهم الفقه الإسلامي في معالجة قضاياها.

ومسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا شغلت حيزًا من فقه الإباضية عمومًا والعمانيين خصوصًا، فقد كان لعمان تاريخ عريق وأمجاد بحرية عظيمة عبر التاريخ الإسلامي مكّنها من ذلك موقعها الاستراتيجي الذي يربطها بين الشرق والغرب؛ ونظرًا لحرص المسلمين على تطبيق شرع الله وتنزيله في واقعهم وللدور الكبير الذي قام به الإباضية في مجال التجارة البحرية كوسطاء تجاريين بين الشرق والغرب، فقد استجاب الفقه لهذه الحركة بمعالجة قضايا الناس بالنظر في واقع الناس وتصوره جيدًا ثم إنزال الحكم الشرعي الملائم لتلك الوقائع، والبحث يعالج هذه المسألة من خلال كتاب بيان الشرع.

الفقه الإباضي¹ فقه عملي يأخذ بأعراف الناس وعاداتهم ويعتد بالواقع وأحواله؛ وقد اعتنى فقهاء الإباضية بالبحر وأحكامه بخاصة فقهاء عُمان²، فقد ارتبطوا بالبحر ونشاطاته ومسائله وأحكامه وقضاياها منذ القدم، ولذلك فإن دراسة النتاج الفقهي واستنتاج الوقائع والمسائل والوقوف على دور الفقهاء في بيان الأحكام الشرعية في

¹ المذهب الإباضي: أحد المذاهب الإسلامية؛ سمي بهذا الاسم نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، ومؤسسه هو التابعي جابر بن زيد الذي تتلمذ على السيدة عائشة رضي الله عنها، وابتشر المذهب الإباضي في سلطنة عُمان، وجبل نفوسة وزوارة في ليبيا، ووادي ميزاب في الجزائر، وجربة في تونس ومناطق مختلفة من شرق إفريقيا. انظر: مجموعة باحثين، **معجم المصطلحات الإباضية**، (مسقط: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، د.ت، 2012م)، ج1، ص233-234.

² ينظر: السالمي، عبدالله بن حميد، **معارج الآمال على مدارج الكمال**، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي، بد.ت، 1984)، ج16، ص289، والسالمي، عبدالله بن حميد، **تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان**، (سلطنة عمان، مسقط: مكتبة نور الدين، د.ت)، ج1، ص125، ص130، والبسيوي، أبو الحسن، الجم ت. الحاج سليمان الوارجلاني، (سلطنة عمان: وزارة التراث والثقافة، بدون ط، د.ت)، ع، ت. الحاج سليمان الوارجلاني، (سلطنة عمان: وزارة التراث والثقافة، بدون ط، د.ت)، ج4، ص143.

الأحداث والأقضية والنوازل التي تجري من حولهم تعكس الصورة الصادقة للنظام المتبع في مسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا، وإضافة إلى ذلك فإنها تفسر كثيرًا من الأمور المهمة؛ لأن الأنظمة المتبعة كانت مرجعيتها إلى الفقه وقواعد العرف، ويعد كتاب بيان الشرع للشيخ القاضي محمد بن إبراهيم الكندي مثالاً تطبيقياً على ذلك، فقد تناول بعضاً من أحكام ضمان البضائع المنقولة بحرًا، والتي جاءت في أغلبها استجابةً لضرورة فض المنازعات الواقعة بين الناس آنذاك.

وبما أن البحث يتناول مسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا في الفقه الإباضي من خلال كتاب بيان الشرع للكندي، فمن المناسب الإشارة إلى أمرين، أولاً: أن الباحث رجع إلى كتب الفقه الإباضي دون تقييد بفترة زمنية معينة في تأصيل المسائل المتعلقة بضمن البضائع المنقولة بحرًا وبيان ما يندرج تحتها مما يصدق عليه مضمونها؛ لعدم اشتغال المتقدمين بالتأصيل إلا قليلاً، ثانيًا: أن كتاب "بيان الشرع" يمثل صورة حية لمعالجة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في عرض أحكام الفقه، وهو كتاب موسوعي مطوّل في الفقه، ألفه الشيخ القاضي محمد بن إبراهيم الكندي (ت: 508هـ/1115م)، ويقع في واحد وسبعين جزءًا، وهو أحد الكتب الأربعة التي عليها مدار الفتوى في عمان خصوصًا وفي الفقه الإباضي عمومًا إلى جانب كتاب المصنف لأحمد الكندي (557هـ/1162م) ومنهج الطالبين لحميس الشقصي (1070هـ/1606م) وقاموس الشريعة (ت: 1285هـ/1868م)، وهي آخذة منه ومتأثرة به شرحًا أو اختصارًا أو تهذيبًا، وتحتوي موسوعة بيان الشرع على مسائل فقهية متناثرة بين أجزائه تناقش مسائل النقل البحري إما تأصيلًا أو تفريعًا أو نقلًا للفتاوى عن سبق، وهي بلا شك تعكس صورة المجتمع وواقع نقل البضائع آنذاك، لأنها تعالج مسائل واقعية تتعلق بمسائل ضمان البضائع المنقولة، ويجد القارئ لموسوعة بيان الشرع تسجيلًا لبعض القضايا التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عرفها المجتمع العماني والملاحة البحرية حيث عاش المؤلف، وفيه تسجيل لبعض ما يشكل

على الناس من القضايا والنوازل¹.

الدراسات السابقة

إن هذه الدراسة بهذا الشكل المطلوب غير مسبقة في الفقه الإباضي إلا بعض الدراسات تناولت بعض جوانب الموضوع، فهناك دراسات عامة حول موضوع الضمان وأخرى في الملاحاة البحرية إضافة إلى الدراسات التي تناولت كتاب بيان الشرع بالدراسة، وقد أفتت منها في دراسة بعض الموضوعات المتعلقة بالبحث، وهي مذكورة في المصادر والمراجع.

وأقرب تلك الدراسات إلى هذا البحث هي:

1. أبو الوفا، أحمد، **أحكام القانون التجاري في الفقه الإباضي**، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، 1438-2017)، فقد خصص المؤلف فصلاً لدراسة عقد النقل البري والبحري في الفقه الإباضي، من خلال المسائل التي يثيرها عقد النقل البحري والقواعد الحاكمة للنقل البحري، ومع عمومية الدراسة إلا أنه يلاحظ اقتصره على المصنفات المتأخرة في الفقه الإباضي مع عدم تناول مسائل ضمان البضائع المنقولة بحرًا الواردة في موسوعة بيان الشرع.

2. أرشوم، مصطفى بن حمو، **القواعد الفقهية عند الإباضية-دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تطبيقية**، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، 1434هـ-2013م)، ج 4، فقد تناول المؤلف القواعد الفقهية المتعلقة بنظرية الضمان في القسم الرابع، وعلاقته بموضوع الدراسة أنه يشير إلى مظان المسائل والقواعد الفقهية التي أعملها فقهاء الإباضية في دراسة مسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا.

3. ابن فابع، عبد الرحمن بن أحمد، **أحكام البحر في الفقه الإسلامي**، (دكتوراة)، دار الأندلس الخضراء، السعودية، (السعودية: دار ابن حزم، ط1، 1421هـ/2000م)، فقد

¹ ينظر: إمام، محمد كمال الدين، **مائة كتاب إباضي**، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، 1434هـ/2013م)، ج1، ص385-403، ج1، ص455-469، ج2، ص166-183، ج2، ص315-330.

خصص المؤلف فصلاً لدراسة أحكام النقل البحري، ومسائل الأجرة والضمان وذكر فيها أقوال المذاهب الفقهية الأربعة مقارناً فيها بين الأقوال وناقش أدلة كل قول إلا أنه لم يتعرض لرأي فقهاء المذهب الإباضي في دراسته لأحكام النقل البحري، ومنها مسألة ضمان البضائع المنقولة بحراً.

4. البادي، حميد بن سعيد، "دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري"، أطروحة دكتوراه، 2007م، جامعة تونس، تونس، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع الدور العماني في البحر في الفترة الزمنية محل الدراسة، وهي المرحلة الزمنية التي يُظن أن مؤلف موسوعة بيان الشرع قد عالج قضاياها ومسائلها.

مشكلة الدراسة

نقل أهل عمان البضائع من بلدانهم إلى بلدان العالم المختلفة، فوصلوا بتلك البضائع إلى مختلف الموانئ مستفيدين من البحر ومنافعه، ولم يثنوا عن ركوب مخاطره طلباً للكسب والرزق، وهذه المخاطر قد تؤثر في التزامات الطرفين بين الضمان وعدمه.

وفقهاء الإباضية ناقشوا المسائل المتعلقة بهذه القضية من الناحية الفقهية في موسوعاتهم وكتبهم الفقهية؛ وموسوعة بيان الشرع للشيخ الكندي من أبرز تلك الكتب، إلا أن هذه المسائل لم تأخذ حظها من الدراسات الأكاديمية إلا نادراً، والمأمول من هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

- ما مفهوم ضمان البضائع المنقولة بحراً؟
- ما هو دور الفقيه في معالجة مسألة ضمان البضائع المنقولة بحراً من خلال دراسة كتاب بيان الشرع للشيخ الكندي؟
- إلى أي مدى تعكس موسوعة بيان الشرع واقع النزاعات المتعلقة بين الناس في مسائل البحر، وكيف تعامل معها الفقهاء من خلال دراسة موضوع ضمان البضائع المنقولة بحراً؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا، ودور فقهاء الإباضية في معالجتها، ومدى انعكاس هذا الواقع التاريخي في الموسوعات الفقهية الإباضية من خلال دراسة موسوعة بيان الشرع للشيخ الكندي ودوره في معالجة تلك المسائل.

المنهجية

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي في تتبع المعلومات التاريخية والفقهية حول النقل البحري في كتب الفقه الإباضي، كما اعتمدت على المنهج التحليلي في تحليل دور الفقيه وتعامله مع الحوادث تاريخيًا وفقهيًا وكيفية معالجة القواعد الشرعية لها.

أولاً: ماهية الضمان

تعريف الشيء مفتاح للدخول إليه، والحكم على الشيء فرع عن تصوره، والتصور يُستفاد من التعريفات، لذلك فإنه قبل دراسة موضوع (ضمان البضائع المنقولة بحرًا) لا بد من الوقوف على معنى الضمان في اللغة، ثم تعريفه اصطلاحًا، وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: تعريف الضمان في اللغة

بالنظر في معاجم اللغة عن مادة (ضمِن)، نجد أنه ترد لمعان كثيرة، فتطلق ويراد بها: الاحتواء أو الإيداع والحفظ أو الأمانة والكفالة والالتزام والتغريم، فقد جاءت بمعنى:

1. الاحتواء والإيداع، وهو: جعل الشيء في شيء يحويه، ومن ذلك قولهم: ضَمَّنْتُ الشيء، إذا جعلته في وعائه، ويقال: ضَمَّنْتُ الشيء الشيء، أي: أودعه إياه وتضمنه، والمضامين: ما في بطون الحوامل، والمضامين من الأولاد: التي ضَمَّنَتْها الأرحام¹.

¹ ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ت. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي (دار ومكتبة الهلال، ط1، 1421هـ/2000م)، ج7، ص52، وابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ت. رمزي منير بعلبكي، (بيروت: دار العلم للملايين، ط1، 1987م)، ج2، ص911، وابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ت. عبد

2. الكفالة، تقول: ضمن الشيء ضمانا فهو ضامن وضمين: إذا كفله، يقول ابن منظور: (ضَمِنَ الشَّيْءَ وَبِهِ ضَمْنًا وَضَمَانًا: كَفَّلَ بِهِ، وَضَمَّنَهُ إِيَّاهُ: كَفَّلَهُ)¹، وهي كذلك بمعنى الحفظ والرعاية، الإمام ضامن، بمعنى الحفظ والرعاية، لا ضمان الغرامة؛ لأنه يحفظ على القوم صلاتهم، وقيل: إن صلاة المقتدين به في عهده، فهو كالمتكفل لهم بصحة صلاتهم²، ويُقال للزعيم: الضَّمين، فهو رئيسهم والمتكفل بشؤونهم³، والضمان بمعنى الكفالة فيها معنى الحفظ والرعاية والاحتواء فهي تسمى ضمانًا؛ فكأنه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته⁴.

3. الالتزام والتغريم، تقول: (ضمنت المال، أي: التزمته، ويتعدى بالتضمين، فتقول: ضمنته المال، بمعنى أزمته إياه)⁵، ومنه قَوْلُهُمْ: وَفِي لِي فَلَانٌ بِمَا ضَمِنَ لِي، أي أوفى لي بكذا وكذا⁶.

ولعل المعنى اللغوي الأقرب استعمالا في الموضوع هو معنى: الالتزام والتغريم.

السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ/1979م)، ج3، ص372، وابن عباد، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1414هـ/1994م)، ج8، ص27، وابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ت. عبد الحميد هندراوي، (بيروت: ط1، 1421هـ/2000م)، ج8، ص214.

¹ ابن منظور، لسان العرب، ج13، ص257.

² ينظر: المرجع نفسه، ج13، ص258.

³ ينظر: أبو الحسن، علي بن الحسن، المُتَجَدِّدُ فِي اللُّغَةِ، ت. أحمد مختار عمر، وضاحي عبد الباقي، (القاهرة: عالم الكتب، ط2، 1988م)، ص220.

⁴ ينظر: ابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص372، ينظر: ابن عباد، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، ج8، ص27، الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ج6، ص215، وابن فارس، أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج3، ص372، وابن سيده، علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، ج8، ص214، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ)، ج13، ص257.

⁵ الفيومي، أحمد بن محمد، المصباح، المنير في غريب الشرح الكبير، (بيروت: المكتبة العلمية، د.ت)، ج2، ص364.

⁶ ينظر: ابن دريد، محمد بن الحسن، جمهرة اللغة، ج15، ص420، وابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج13، ص257.

المطلب الثاني: تعريف الضمان في الاصطلاح

استعمل الفقهاء مصطلح الضمان بالمعنيين اللغويين: الكفالة والتغريم، وبما أن الموضوع يتعلق بمعنى التغريم، وهو المعنى الأخص للضمان عند إطلاقه في كتب الفقهاء مع وروده بمعناه العام استعمالاً في أبواب الفقه - أي موجب الضمان -؛ فإن الباحث سيعرّف الضمان بمعناه الخاص وهو التغريم.

فقد عرّف فقهاء الإباضية الضمان أو التضمن بمعناه، ولم يقف الباحث على تعريف للضمان يجمع أفراد مفاهيمه عند فقهاء الإباضية، ومما جاء في بيان مسائل الضمان وفي قاعدة الخراج بالضمان أو الغلة بالضمان¹، فقد أشار البسيوي² إلى تعريف الضمان بقوله: (ما ضمن من سلامة الشيء إن تلف يده لزمه ضمانه)³، وفي موضع آخر قال: (ما ضمن من سلامة المتاع، كان عبداً أو مالا)، وقد أشار أطفيش⁴ إلى معنى عقد الضمان،

¹ ينظر: الكندي، محمد بن إبراهيم، بيان الشرع، (سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1402 - 1405 هـ / 1985 - 1985 م)، ج30، ص9، وأرشوم، مصطفى بن حمو، القواعد الفقهية عند الإباضية - دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تطبيقية، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ط1، 1434 هـ/2013 م)، ج4، ص81-83، وهرموش، معجم القواعد الفقهية الإباضية، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، ج1، ص305.

² البسيوي: هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد البسيوي، عالم وفقه عُماني، له تصانيف مفيدة تمتاز بحسن السبك ووضوح المعنى، ومن أشهر مؤلفاته: "كتاب الجامع" المسمى بجامع أبي الحسن البسيوي، و"كتاب المختصر" المعروف بمختصر البسيوي جمع فيه الكثير من مسائل الأديان والأحكام، وتعد مؤلفاته مرجحاً في معرفة آراء الفقه الإباضي لاسيما في القرون الأولى. ينظر: البطاشي، سيف بن حمود، تحاف الأعيان في تاريخ بعض علماء عمان، (سلطنة عُمان: مكتب المستشار الخاص لجلالة السلطان للشؤون الدينية والتاريخية، ط2، 1425 هـ/2004 م)، ج1، ص300.

³ أبو الحسن، علي بن محمد، جامع أبي الحسن البسيوي، ، مجلد3، ص1859.

⁴ أطفيش: هو الإمام القطب محمد بن يوسف بن عيسى بن صالح، وُلد في الجزائر سنة 1236 هـ في بني يزجج بالجزائر، نشأ محباً للعلم، وتلمذ على يديه الآلاف بالفعل أو من خلال كتبه ومؤلفاته؛ فقد ألّف عشرات الكتب في شتى المباحث، ومن أشهر مؤلفاته في الفقه المقارن كتاب "شرح النبل وشفاء العليل" حيث شرح كتاب النبل لمؤلفه عبدالعزيز الثميني، وأصبح مرجحاً للفقه الإباضي، توفي سنة 1332 هـ. ينظر: ينظر: إمام، محمد كمال الدين، مائة كتاب إباضي، ج1، ص20-33، والحرثي، عبدالله بن سالم بن حمد بن سليمان، أضواء على بعض أعلام عمان قديماً وحديثاً، (سلطنة عُمان - المضيرب: المطابع العالمية - روي، د.ت، د.ط)، ص42-45.

بقوله: (يصح أن يكون معنى عقد الضمان إلزام أن ما يدرك الموكل ضمانه يدركه وكيله، وما يدرك عليه يدرك على وكيله)¹، وهو بهذا المعنى يكون أقرب إلى معنى الكفالة. ويظهر من استعمال فقهاء الإباضية في مناقشة الفروع الفقهية المتعلقة بضمان النقل البحري أن المراد بالضمان هو التعرّيم، فيكون تعريفه: (ما يتحمّله الغارم عند تلف الشيء برد مثله إن كان مثلياً، أو قيمته إن كان قيمياً)².

ثانياً: التأسيس الفقهي لنقل البضائع بحرًا في الفقه الإباضي

نقل البضائع: مصطلح مركب من كلمتين؛ فالنقل لغة: مصدر نقلت الشيء أنقله نقلًا، إذا حولته من موضع إلى موضع آخر، فهو تحويل شيء إلى موضع أو تحويل شيء من مكان إلى مكان³، والبضائع لغة: جمع مفردا بضاعة، يقول الجوهري: (البضاعة: طائفة من مالك تبعتها للتجارة، تقول: أبضعت الشيء واستبضعته، أي جعلته بضاعة)⁴، والباضع: هو الذي يحمل بضائع الحي ويحلبها⁵.

أما النقل في كتب فقهاء الإباضية فهو: نقل متاع من مكان إلى آخر⁶، ويضيفون له الوسيلة المستعملة في النقل، فمما يُنقل برًا باستعمال الدواب مثل: النقل بواسطة الجمال

¹ أطفيش، محمد بن يوسف، شرح كتاب النبل وشفاء العليل، (بيروت: دار الفتح، وليبيا: دار التراث العربي)، وحدة: مكتبة الإرشاد، ط2، 1392هـ/1972م)، ج 3، ص253.

² هرموش، معجم القواعد الفقهية الإباضية، ج1، ص241.

³ ينظر: الكندي، بيان الشرع، (سلطنة عُمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1402 - 1405هـ / 1985 - 1985م)، ج6، ص108.

⁴ الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ت. أحمد عبد الغفور عطار، (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1457هـ/1987م)، ج3، ص1186.

⁵ ينظر: صاحب، إسماعيل بن عباد، المحيط في اللغة، ت. محمد حسن آل ياسين، (بيروت: عالم الكتب، ط1، 1414هـ/1994م)، ج1، ص319.

⁶ ينظر: أبو الحواري، محمد بن الحواري، جامع أبي الحواري، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1405هـ/1985م، مطابع سجل العرب)، ج3، ص10.

والحمير، ويسمونه الجمّال أو الحمّار¹، ومما يُنقل بحرًا باستعمال السفن بواسطة مختلف أنواع السفن ويسمونه صاحب السفينة أو صاحب المركب أو النوخذا²، ووصف صاحب كتاب بيان الشرع عملية النقل بقوله: (أن يكارى إنسانًا إنسانًا يحمل له شيئًا معلومًا إلى بلد معلوم بشيء معلوم)³.

بالرجوع إلى تعريف الفقهاء نجد أنهم يعرفون النقل البحري على أنه عقد يلتزم بموجبه الناقل أن ينقل بضائع لصالح صاحب المتاع بحرًا بأجر معلوم، فيكون تعريف نقل البضائع بحرًا هو: نقل البضائع من مكان إلى مكان آخر عبر البحر لقاء أجر معلوم.

المطلب الأول: يد الأمانة ويد الضمان في نقل البضائع المنقولة بحرًا

أكثر موجبات الضمان أثرًا في مسائل الضمان هي اليد⁴ بنوعيتها الضمان والأمانة، ولذلك لا بد من بحث مسألة يد الضمان ويد الأمانة تمهيدًا لدراسة مسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا.

وضع اليد على المال وحيازته ينقسم إلى قسمين: يد ضمان، ويد أمانة، فإن كانت

¹ ينظر: اطفيش، شرح كتاب النيل وشفاء الليل، ج10، ص163، وج3، ص157، وج4، ص268.

² تعليق: يختلف ركاب كل سفينة بحسب مهمتها، والمراد هنا المسؤول عن نقل البضائع، وطاغم السفينة يختلف باختلاف مهامهم، فقد اصطلح العمانيون على تسميات معينة لركاب السفينة أصولها غالبًا فارسية أو هندية، إضافة إلى العربية، فيطلقون "المعلم"، ويريدون به أمهر الملاحين في قيادة المراكب، و"النواخذة" و"الربانة"، وهم إما مآلك السفن أو وكلاؤهم. ينظر: مجموعة من المؤلفين، عمان عبر التاريخ، (سلطنة عمان: وزارة الإعلام، لندن: دار اميل للنشر المحدودة، د.ط، 1995م)، ص308-319، والحضوري، جمعة بن علي، البحرية العمانية عبر الزمان مجد تليد من تاريخ عمان، (سلطنة عمان، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م)، ج2، ص144.

³ الكندي، بيان الشرع، ج40، ص379.

⁴ اليد في الاصطلاح: حِسْبِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، ومن الواضح أنّ اليد المقصودة في هذه المسألة هي اليد المعنوية، لا الحسبية، ويُراد باليد المعنوية: (الإستيلاء عَلَى الشَّيْءِ بِالْحَيَاةِ، وَهِيَ كِنَايَةٌ عَمَّا قَبْلَهَا)؛ لِأَنَّهُ بِالْيَدِ يَكُونُ الْاِسْتِيلاءُ وَالتَّصَرُّفُ. انظر: محمد بن بهادر الزركشي، المنشور في القواعد، ت. تيسير فائق أحمد محمود، (الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط2، 1405هـ/1985م)، ج3، ص370-369.

اليد يد ضمان فإن صاحبها يضمن ما يتلف في يده مطلقاً، وإن كانت يده على الأموال يد أمانة لم يجب عليه ضمانها عند التلف إلا في حالة التعدي أو التقصير¹، وتتعلق بهذه المسألة فروع كثيرة وآثار شرعية مختلفة في الفقه عمومًا وفي الفروع الفقهية المتعلقة بضمن البضائع المنقولة بحرًا خصوصًا؛ ولذلك لا بد من بيان المقصود بكل من يد الضمان ويد الأمانة، وأهم الأحكام المترتبة على كل نوع.

قسّم الفقهاء اليد من حيث تصرف الإنسان في الأشياء إلى قسمين: يد أمانة ويد ضمان، والمقصود بيد الأمانة: حيازة شيء لا يثبت ضمان حائزها إلا بالتعدي أو التفريط، ومن أمثلة يد الأمانة عند فقهاء الإباضية: يد كلٍّ من الوديع على الوديعة، والمستعير، والمضارب على رأس المال، والوكيل، والرّسول وغيرها من الصور²، بينما يد الضمان فيراد بها: حيازة الشيء للتملك أو لمصلحة الغير سواءً أكان بإذن من الشارع أو بغير إذن³، ومثّل فقهاء الإباضية ليد الضمان بمسائل كثيرة منها⁴: إذا كان القبض بغير إذن من الشارع ولا من

¹ ينظر: التميمي، عبد العزيز بن الحاج إبراهيم، *الورد البسام في رياض الأحكام*، ت. محمّد بن صالح التميمي، (سلطنة عمان مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1405هـ/1985م، د.ط)، ص361. وانظر: الشّقصي، خميس بن سعيد، *منهج الطالبين وبلاغ الراغبين*، ت. سالم ابن حمد الحارثي، (سلطنة عمان، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، 1983م، د.ط)، ج13، ص206.

² ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج64، ص244.

³ ينظر: التميمي، عبد العزيز بن الحاج إبراهيم، *الورد البسام في رياض الأحكام*، ص361. وينظر: الشّقصي، خميس بن سعيد، *منهج الطالبين وبلاغ الراغبين*، ج13، ص206، وابن بركة، الجامع، تع. عيسى يحيى الباروني، (سلطنة عمان، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، د. ط، د.ت)، ج2، ص124-125.

⁴ ينظر: الكندي، محمّد بن إبراهيم، بيان الشرع، ج64، ص338، والتميمي، *الورد البسام في رياض الأحكام*، ص361، والشماخي، عامر بن علي، الإيضاح، ج3، ص531، والشّقصي، خميس بن سعيد، *منهج الطالبين وبلاغ الراغبين*، ج13، ص206، وابن بركة، الجامع، ج2، ص124-125، الخضور، جمعة بن علي، *البحرية العمانية عبر الزمان* مجد تليد من تاريخ عمان، (سلطنة عمان، مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م)، ج2، ص124-125، وعبد الحليم، رجب محمد، *العُمانيون والملاحة والتجارة ونشر الإسلام*، (سلطنة عمان: مطابع النهضة، 1410هـ/1989م)، ص47، والسهيل، نايف عيد جابر، *الإباضية في الخليج العربي*، (الكويت: دار الوطن، 1994م)، ص130-131.

المالك، ويد الغاصب على ما غصبه، ويد السارق على ما سرقه، ويد ملتقط اللقطة بقصد التملك لا بقصد تعريفها أو حفظها، ويد الولي الذي تولى تزويج المرأة على صداق المرأة، ويد راكب دابةً غيره بغير إذن صاحبها يده على المركوب، وغيرها من المسائل.

لما كان الحكم على الشيء فرع عن تصوره؛ لا بد من تصوير عملية نقل البضائع عبر البحر تصويرًا دقيقًا؛ لتسهيل معرفة يد ناقل البضائع على ما تحت يده عبر البحر أيد أمانة هي أم يد ضمان؛ لتأثر الفروع الفقهية بهذا التخريج.

الفرع الأول: تصوير عملية نقل البضائع بحرًا

نشط العمانيون في الملاحة والبحر منذ القدم وحتى العصور الإسلامية، ولم يقتصر نشاطهم البحري على الملاحة، بل امتد ليشمل جميع أنواع النشاط التجاري، ومن تلك الأنشطة التجارية نقل البضائع عبر البحر، فقد وصلت السفن العمانية إلى موانئ كثيرة، لعل أبرزها: موانئ الصين وجنوب شرق آسيا، وموانئ الساحل الهندي، وموانئ شرق أفريقيا، وموانئ الخليج العربي، وموانئ عدن والبحر الأحمر¹.

ونظرًا لتعلق مسألة ضمان البضائع المنقولة بحرًا بخط سير السفن بين الموانئ التجارية على طول السواحل؛ لا بد من وصف خط سيرها وأهم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها في رحلة النقل البحري، وبيان ذلك بالوصف الآتي:

أولاً: الرحلة من عمان إلى موانئ الصين وجنوب شرق آسيا

تبدأ الرحلة من ميناء صحار في خليج عُمان الذي كان مركزًا تجاريًا مهمًا في القرون الأولى في العصور الإسلامية، وقد ورد ذكر ميناء صحار في كتاب بيان الشرع محل الدراسة أكثر من غيره حيث إنه كان مقصد سفن الصين والهند وخراسان وبلاد الرنج²، ومن صحار

¹ تعليق: يظهر من تصريح صاحب بيان الشرع باسم هذا الميناء أكثر من غيره نشاط الملاحة التجارية فيه مع الموانئ العمانية مقارنة بالموانئ الأخرى في هذه المرحلة التاريخية. ينظر: الكندي، محمد بن إبراهيم، بيان الشرع، ج40، ص391.

² ورد ذكر الميناء في مناقشة مسائل فقهية متنوعة تتعلق بالمعاملات المالية. ينظر: المرجع نفسه، ج35، ص19-20.

إلى مسقط، ثم تترود منها بالماء والمؤن، ومنها تتحرك إلى جزيرة ابن كاوان، ومنها إلى هرمز القديمة ثم إلى جزيرة ثارا، ومنها إلى ميناء الديبل أهم مراكز التجار العرب في الهند ومقصد المراكب العمانية بالأمتعة والبضائع، ومنه تبحر السفن التجارية إلى ميناء كولم ملي، وفيه تلتقي مع السفن القادمة من الخليج وجنوب الجزيرة العربية لتواصل سيرها وصولاً إلى ميناء خانفو بالصين، وهناك طريق آخر قد تسلكه السفن من الموانئ العمانية وموانئ الخليج إلى ميناء سيراف في إقليم بلاد فارس، ومنه إلى الصين.

وهناك طريق آخر خاصة للرحلات الطويلة من العراق إلى الصين حيث تنطلق السفن من العراق وتأخذ حمولتها من ميناء سيراف في بلد فارس ملتقى سفن الخليج، فقد كانت البضائع القادمة من موانئ الخليج تُنقل في سفن صغيرة إلى سيراف ثم إلى صحار ثم إلى مسقط، ثم تسير إلى موانئ شرق آسيا ثم ترسو في الصين¹، وتستغرق الرحلة من مسقط إلى كانتون في الصين مائة وعشرون يوماً تقريباً مع استثناء التوقف في الموانئ، وما يقارب عام ونصف مع التوقف في مختلف الموانئ، وخط العودة تسلك السفن الطريق نفسه بطريق عكسي إلى أنهم يميلون إلى موانئ ظفار في طريق عودتهم².

ثانياً: الرحلة من عمان إلى موانئ الساحل الهندي

تتحرك السفن من صحار ومسقط باتجاه هرمز، ثم تتجه شمالاً إلى هرمز والساحل الفارسي وصولاً إلى ميناء الديبل في حدود خمسة عشر يوماً، وبعد ذلك تتجه إلى سواحل الهند، وتستغرق هذه الرحلة ذهاباً وإياباً مع التوقف لتبادل البضائع ما لا يقل

¹ ينظر: مجموعة باحثين، العلاقات العمانية بجنوب شرق آسيا والصين واليابان، (سلطنة عمان: مسقط، ط1، 1438هـ/2016م)، ج44-64، ص68-107، والبادي، حميد بن سعيد، "دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري"، أطروحة دكتوراه، 2007م، جامعة تونس، تونس، ص146، ص172.

² ينظر: العاني، عبد الرحمن عبد الكريم، دور العمانيين في الملاحة والتجارة الإسلامية حتى القرن الرابع الهجري، (سلطنة عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، ط2، د.ت)، ص27-30، والبادي، دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري، ص156-157.

عن ثلاثة أشهر تقريباً¹.

وهناك طريق آخر تستغرق فيه السفن نفس المدة الزمنية في الطريق الأول، تتجه فيه السفن العمانية مباشرة إلى الهند عابرة بحر الهند شرقاً لتصل إلى الساحل الهندي، وقد كانت الرحلات التجارية العُمانية إلى الهند كثيرة عبر هذا الطريق؛ لإمكانية سلوكها طوال العام ولقربها من الساحل الغربي².

ثالثاً: الرحلة من عمان إلى موانئ شرق إفريقيا

تبدأ فيه السفن العمانية مستغلةً الرياح الموسمية بالتحرك عبر الموانئ العمانية مروراً إلى موانئ ظفار واليمن متجهة إلى ساحل شرق إفريقيا، وقد أشار الكندي إلى تلك الموانئ في مسائل فقهية متنوعة يُلاحظ فيها نشاط التبادل التجاري في تلك الموانئ³، فقد كانت السفن التجارية ترسو في موانئ كثيرة في طريقها لممارسة مختلف أنواع التجارة، وقد تتجه بعض المراكب مباشرة تستغرق الرحلة ما يقارب أربعة أسابيع لكن تلك الرحلات قليلة؛ فإن معظم الرحلات كانت تتوقف في مختلف الموانئ، وتستغرق الرحلة مع التوقف من ستة إلى ثمانية أشهر⁴.

رابعاً: الرحلة من عمان إلى موانئ الخليج العربي

إضافة إلى نشاط التجار العمانيين في التواصل مع مراكز التجارة البحرية، فقد نشطت

¹ ينظر: الشعيلي، محمد بن حمد، "الموانئ التي كانت تصل إليها السفن العمانية في العصور الإسلامية"، بحث منشور، الأوراق العلمية للمؤتمر الدولي، تراث عمان البحري، (سلطنة عمان: مركز الدراسات العمانية، جامعة السلطان قابوس، ط، 2020م)، ص363-364، والبادي، حميد بن سعيد، دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري، ص152-156.

² ينظر: شهاب، حسن صالح، "طرق التجارة البحرية بين الخليج والهند في عصر الخلافة العباسية"، مجلة الوثيقة، العدد التاسع، (البحرين: مركز عيسى الثقافي، 1991م)، ص80.

³ ينظر: بيان الشرع، ج18، ص83، ج33، ص110، 157، ج35، ص21، 27-28.

⁴ ينظر: الشعيلي، الموانئ التي كانت تصل إليها السفن العمانية في العصور الإسلامية، ص368.

السفن العمانية في نقل تجارة أهل البصرة إلى الهند والصين، فقد كانت السفن العمانية تقوم بالنقل بينها¹.

الفرع الثاني: التعريف بالنظم والقواعد المتبعة في عملية نقل البضائع بحرًا

وردت إشارات في كتاب بيان الشرع تبين النظم والقواعد وسنن البحر التي كان يتبعها الناس في تلك الفترة، والعلم بتلك السنن والأعراف قد يعين على دراسة أهم المسائل المتعلقة بنقل البضائع بحرًا، والسنن والقواعد المتبعة في البحر، والتي تذكرها الدراسات المتخصصة في علوم الملاحة البحرية كثيرة لعل أبرزها:

1. ضرورة التعرف على صاحب السفينة، فإنه ينبغي لركاب السفينة التعرف على صاحب السفينة التي يركبونها، ويصح الأخذ بشهرة صاحب السفينة إن اطمأن إلى ذلك².
2. الصعود للسفينة والجلوس على ظهرها: يتولى النوخدا إدارة السفينة، ومسؤولية تطبيق النظم بما يكفل سلامة الركاب والأمتعة وفق قواعد العرف والمبادئ الشرعية العامة.
3. التصرف في مرفقات السفينة وأمتعتها؛ فينبغي أن يتصرف الركاب بمرفقات السفينة تصرفًا مآذونًا به شرعًا؛ لئلا يقع من الركاب ضررًا ولا ضرارًا على السفينة أو الركاب أو الأمتعة.

4. حماية السفينة والدفاع عنها، قد تتعرض السفينة لمختلف الأخطار، كحصول الهجوم من الأعداء أو القراصنة، وما هي الأحوال التي يجوز لركاب السفينة أن يقاتلوا

¹ وصف خط سير الرحلات البحرية بين الموانئ وأهم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها في رحلة النقل البحري مأخوذ من مصادر متعددة. ينظر: البادي، حميد بن سعيد، دور عمان في منطقة المحيط الهندي وشرق إفريقيا من القرن الثاني الهجري إلى القرن السادس الهجري، (أطروحة دكتوراة)، 2007م، جامعة تونس، تونس، ص168-172، ومجموعة من المؤلفين، عمان عبر التاريخ، ص308-319، والشعيلي، "الموانئ التي كانت تصل إليها السفن العمانية في العصور الإسلامية"، ص353-377.

² أكد صاحب كتاب بيان الشرع على أهمية هذه القاعدة وأثرها في مسائل النقل البحري. ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج33، ص157.

القراصنة والأعداء في سبيل الحفاظ على أرواحهم وأموالهم آخذين بالقواعد الشرعية التي تقيّد جواز الدفاع عن النفس بحصول المنفعة منها.

إضافة لذلك؛ فقد بيّن مسألة إلقاء البضائع في البحر في حال الخشية على النفس والمال الهلاك كما سيأتي بيانه.

5. تسليم الأمتعة لأصحابها، فينبغي وضع علامات على الأمتعة ليُعرف صاحبها بها، فهناك أحوال يكون صاحب المتاع الموجود في السفينة هو المسؤول عن أمتعته، ولتعلق هذا العرف بمسائل النقل البحري نحو: مسألة غياب علامات التجار التي وضعوها على أمتعتهم واختلاط الأمتعة بعضها ببعض بسبب أحوال البحر.

6. النزول من السفينة؛ فإن العرف يقتضي التزام الناقل بالسواحل المتفق عليها قبل الرحلة، ومثل ذلك يُقال في الراكب والأمتعة المنقولة إلا إن كان بعد استئذان الناقل مع عدم الإضرار بالركاب والأمتعة.

المطلب الثاني: تأصيل عقد نقل البضائع بحرًا في كتب الفقه

بالرجوع إلى كتب الفقه الإباضي عمومًا وكتاب بيان الشرع خصوصًا يُلاحظ أن عملية نقل البضائع عبر البحر يمكن تحريجها على ضربين: أولاً: الإجارة أو الوديعة بأجر أو الوكالة بأجر، ثانيًا: المضاربة، وبيان ذلك في فرعين:

الفرع الأول: تحريج نقل البضائع بحرًا على الإجارة أو الوكالة بأجر أو الوديعة بأجر
الإجارة في اللغة من أجر يأجر، والأجر هو الجزاء على العمل¹، وفي الاصطلاح: بدل مال بمال أو عناء بعناء²، وقسم الفقهاء الأجراء من حيث تفرغهم للمستأجر إلى قسمين: الأجير الخاص، وهو أن يكون العقد فيه قائمًا على أن يفرغ نفسه زمنًا

¹ ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، ج4، ص10.

² ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص349، وأطفيش، محمد بن يوسف، شرح التّيل وشفاء العليل، (بيروت: دار الفتح، وليبيا: دار التراث العربي، وجدة: مكتبة الإرشاد، ط2، 1392هـ/1972م)، ج10، ص12.

معينًا لأداء عمل للمستأجر ويكون زمن الأجير مختص بالمستأجر ولا يصح له أن يعمل لغير المستأجر¹، ونص فقهاء المذهب الإباضية على أن يد الأجير الخاص على ما تحت يده يد أمانة لا يضمن إلا إن تعدى أو قصّر في الحفظ²، والأجير العام أو الأجير المشترك، وهو أن يكون العقد فيه قائمًا على إنهاء العمل المتفق عليه، والوقت فيه قد يحدد وقد لا يحدد، ويد الأجير المشترك يختلف عن حكم الأجير الخاص؛ فإن يد الأجير الخاص يد أمانة بينما يد الأجير المشترك يد ضمان، وناقل البضائع بحرًا أقرب إلى الأجير المشترك؛ لأنه يحمل المتاع لكل أحد، ولا يختص به مستأجر دون آخر غالبًا.

وتخريج مسألة نقل البضائع بحرًا أقرب إلى الإجارة على عمل أو الوكالة بأجر أو الوديعة بأجر وتأخذ في أغلبها أحكام الإجارة، فإن يد ناقل البضاعة على ما وقع تحت يده يد ضمان؛ لوجود الأجرة مقابل نقل البضائع من مكان إلى مكان عبر البحر، وقد جاء في بيان الشرع بيان أن حمل شيئًا بأجرة فتلف فإنه ضامن³، وجاء في شرح التلّيل: (كلّ من أخذ الأجرة على شيء ممّا في يده فهو له ضامن...)،⁴ واستدلّ على هذا القيد بما روي عن الرسول ﷺ أنّه قال: "من أخذ الأجرة على الشيء لزمه ضمانه"⁵، وقد خرّجوا بناء على ضابط يد الوكيل بأجرة يده يد ضمان مسائل عديدة منها:

¹ ينظر: الشماخي، عامر بن علي، الإيضاح، (سلطنة عمان-مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ط4، 1420هـ/1999م)، ج3، ص597.

² ينظر: أبو غانم الخراساني، بشر بن غانم، المدونة الصغرى، (عمان: وزارة التراث القومي والثقافة، 1454هـ/1984م، د. ط) ج2، ص184.

³ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص384.

⁴ أطفيش، شرح التلّيل، ج10، ص250. وينظر: الشّماخي، عامر بن علي، الإيضاح، ج3، ص613، والتميمي، عبد العزيز بن إبراهيم، الورد البسام، ص336، والبسيوي، علي بن محمد، جامع أبي الحسن البسيوي، ج4، ص32-33.

⁵ ينظر: أطفيش، شرح التلّيل، ج10، ص246، يذكره فقهاء الإباضية في موسوعاتهم الفقهية، ولم أجد تخريجًا للحديث بلفظه.

1. من كانت له أموال فبعث رجلاً ليأتي له بما مقابل أجره، فإن يد الوكيل بأجرة على المال يد ضمان، فهو يضمه إن تلف أو ضاع¹.
2. من اتفق مع رجل على أن يحمله في سفينة من مكان إلى آخر مقابل أجره، فانكسرت السفينة في الطريق فرجع وأصلحها يلزمه حمله مرة أخرى حمله إلى مقصده؛ لأنه أخذ أجرته وهو يضمن مقابل ذلك المنفعة التي اتفق فيها مع صاحب السفينة²، ومثله من أكثرى رجلاً يحمله ومتاعه من بلد إلى بلد؛ فإن الأجير يكون ضامناً على ما في يده³.
3. يد النساج على ما في يده يد ضمان؛ فإن أفسد الثوب فهو يضمه أو يضمن ما نقص منه؛ لأنه استحق أجره مقابل عمله⁴.
4. يد الأجير المشترك مثل الصائغ والصباغ والحدّاد والخياط والغزّال وغاسل الثوب يده على ما في يده يد ضمان⁵.
5. يد الراعي مع وجود الخلاف فيه⁶، والراقب⁷ والشايف⁸ على ما في يده يد ضمان⁹.

¹ ينظر: الثميني، عبد العزيز، التاج المنظوم من درر المنهاج المعلوم، (ط1، 1424هـ/2000م)، ج3، ص600، والشّقصي، خميس بن سعيد، منهج الطالبين، ج12، ص239.

² ينظر: الثميني، التاج المنظوم من درر المنهاج المعلوم، ج3، ص603-628.

³ ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص615.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ج3، ص603.

⁵ ينظر: الثميني، التاج المنظوم من درر المنهاج المعلوم، ج3، ص608، 609، 6011.

⁶ ينظر: الخراساني، أبو غانم بشر بن غانم، المدونة الصغرى، ج2، ص184.

⁷ الراقب: هو المشرف في مكان الدوس، أي: مكان تصفية الحب من السنابل. ينظر: الراشدي، محمد بن يحيى بن سفيان، ألفاظ الحضارة العمانية في الكتب الفقهية، ر. حمود بن حميد الصوافي، ويحيى بن سفيان والراشدي، (سلطنة عمان: مكتبة الاستقامة، ط1، 1439هـ/2018م)، ص212.

⁸ الشايف، ويُطلق عليه (الشوّاف): الأجير الموكل بطرد الطيور من الزروع. ينظر: الراشدي، محمد بن يحيى بن سفيان، ألفاظ الحضارة العمانية في الكتب الفقهية، ص218.

⁹ ينظر: الثميني، عبد العزيز، التاج المنظوم من درر المنهاج المعلوم، ج3، ص625-629.

وفي كل هذه الفروع يشترط فيه ألا يكون التّلف بغير أمر غالب، يقول الثميني¹ :
 (وكلّ من أخذ أجرة على ما بيده فإنّه يضمن التّلف فيه، إن كان بغير أمر غالب)².
 وقد صرّح الشيخ الكندي بأن عملية النقل تأخذ أحكام الإجارة³، فعلى هذا الصّابط تكون يد ناقل البضائع عبر البحر مقابل أجرة معلومة يد ضمان، ومحل التعاقد هو: حمل المتاع إلى مكان معلوم، ويظهر من الفروع الفقهيّة أنه لا فرق بين الحمل على السفينة والحمل على الدواب في الأجرة، وإن اختلفت في بعض مسائل التعدي والتقصير في حفظ البضائع المنقولة، يقول صاحب شرح النيل: (الأجرة على الثقل؛ لتأثيره في الدابة لتألمها، وفي السفينة لغرقها أو بطئها بفرط الثقل فيها)⁴، فيضمن لو ضيّع أو تعدى أو قصّر⁵، أما في حال عدم التضييع أو التقصير كأن يكون بسبب قوة قاهرة ففيها تفصيل كما سيأتي بيان أحكامه.

وذكر الكندي مسألة وهي أنه: إذا وُكِّل رجل رجلاً بأن يشتري له جراباً تمرّاً من بلدة أخرى دون أن يتفقا على أجرة، فاشترى الوكيل له التمر ودفع كراء لحملة إليه، فهل يلزم الموكل دفع الأجرة، فبيّن أنه لا يلزم الموكل دفع الأجرة، ولكن استحَب له الفقهاء من طريق الاستحسان والعادة بين النَّاس أن يدفع الموكل أجرة النقل، واختار الشيخ الكندي

¹ الثميني: هو عبد العزيز بن إبراهيم ابن عبد الله بن عبد العزيز الثميني (1130هـ/1718م - 1223هـ/1808م)، علم من أعظم أعلام الإباضية، من بني يسجن بميزاب، ولد ونشأ بها، له مؤلفات كثيرة أثرى بها المكتبة في مختلف الفنون، ومن مؤلفاته التي يُرجع له في الفقه الإباضي: «كتاب النيل وشفاء العليل» الذي يُعد عمدة المذهب في الفقه، و«الورد البسام في رياض الأحكام» وهو كتاب في أحكام القضاء مختصر من كتاب ديوان المشايخ. ينظر: مجموعة مؤلفين، معجم أعلام الإباضية من القرن الأول الهجري إلى العصر الحاضر قسم المغرب الإسلامي، (سلطنة عمان: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1421هـ/2000م)، ص255.

² الثميني، عبد العزيز، الورد البسام، ص336.

³ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص379.

⁴ ينظر: أطفيش، شرح النيل، ج10، ص107.

⁵ ينظر: الشَّقْصِي، خميس بن سعيد، منهج الطالبين، ج12، ص239.

أن الأجرة تلزم الأمر بالشراء؛ لأنه ضامن لما أمر به، والوكيل أمين يسقط عنه ضمان البضائع¹.

الفرع الثاني: تخرّيج نقل البضائع بحرًا على المضاربة

المضاربة في لغة أهل الحجاز: القراض له، وعُرِّفت المضاربة أنها شركة يدفع فيها الرجل مالاً إلى رجل ليتجر فيه، ويكون الربح بينهما حسب الاتفاق، والخسارة على صاحب رأس المال²، واشترط بعض فقهاء المذهب الإباضي أن يكون رأس مال المضاربة نقدًا عملاً بالحديث: (لا قراض إلا بعين)³، وهناك قول آخر بجواز المضاربة بغير النقدين ووصف بالشذوذ⁴، وقد تعرّض صاحب بيان الشرع للأقوال في هذه المسألة فقال: (ولا تكون أحكامه أحكام المضاربة إلا بالدرهم والدنانير وسائر ذلك من الذهب والفضة والكسور وسائر الأمتعة، فلا يكون رأس مال المضاربة)⁵، ويظهر من الفروع الفقهية أن صاحب بيان الشرع لا يميز المضاربة بالعروض، يقول الشيخ الكندي: (ولا تجوز المضاربة بشيء من العروض)⁶، وعلى الرغم من رأيه بعدم جواز المضاربة بالأمتعة إلا أنه ناقش مسألة تخرّيجًا على أن المتاع المنقول بحرًا هو رأس مال المضاربة، يقول في بيان الشرع: (وإذا جاء الخب في البحر وطرح التجار أمتعتهم فللمضارب أن يطرح من المتاع الذي في يده بالحصة

¹ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج33، ص23.

² ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص121-131.

³ رواه الربيع، الربيع بن حبيب، الجامع الصحيح مسند الإمام الربيع بن حبيب، ترتيب: أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوارجلاني، صححه: عبد الله بن حميد السالمي، (بيروت: دار الفتح للطباعة والنشر؛ وروي، مسقط- سلطنة عُمان: مكتبة الاستقامة)، كتاب البيوع، باب: الربا والانفساخ والغش، ص156، باب: (587).

⁴ ينظر: الشقصي، منهج الطالبين، ج14، ص344، القطب، شرح النيل، ج10، ص312، السالمي، جوهر النظام، ص328.

⁵ الكندي، بيان الشرع، ج45، ص127.

⁶ المرجع نفسه، ج45، ص127.

إذا كان في الطرح سلامة الأنفس، ولا يضمن ذلك لرب المال...، وقول: إن عليه ضمان القيمة قيمة ما طرحه من المتاع الذي عنده مضاربه¹، وقد بين في موضع آخر أن المضارب بالمتاع إن بذل جهداً أخذاً بجواز المضاربة بالمتاع فله قدر عنائه بنظر العدول؛ لأنها تستحيل إجارة، أما الربح والضمان فيكون على رب المال².

بالنظر إلى الفروع الفقهية المتعلقة بالمضاربة؛ فإن عامل المضاربة لا يضمن رأس مال المضاربة إلا إن تعدى أو فرط³؛ لأن رأس مال المضاربة بمنزلة الأمانة لا يضمن فيها المضارب إلا في حالات التعدي⁴، وقد ذكر الكندي حالة يضمن فيها عامل المضاربة وهي مخالفة المضارب لشرط صاحب رأس المال؛ لأنه تعدى فيكون ضامناً لرأس المال بتعديه على شرط رب مال المضاربة⁵، يقول الكندي: (فإن قال: إنما أدفع إليك مالي مضاربة على ألا تجاوز بلد كذا وكذا؛ فإن جاوز بعد الشرط، فهو ضامن)⁶، ومن مسائل ضمان البضائع المنقولة بحرًا تخريجاً على المضاربة التي ناقشها صاحب بيان الشرع مسألة مخالفة عامل المضاربة شرط رب رأس مال المضاربة؛ فإن أمر ألا يركب برأس المال البحر، فركب المضارب بالمال البحر بغير أمر صاحب رأس المال، فإنه يكون ضامناً لما حمّله في البحر لتعديه واختلاف في الربح، وذكر الكندي قولاً عند فقهاء الإباضية يكون فيه المضارب ضامناً بركوبه البحر مطلقاً ولو كان بغير شرط المضارب؛ لأن البحر خطر وحمله لرأس المال بحرًا تسبب في الإهلاك⁷؛ ولعل ذلك لخطورة البحر، فقد كره فقهاء الإباضية

¹ الكندي، بيان الشرع، ج6، ص108.

² ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص129.

³ ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص122، ص143.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص108، وج45، ص141.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص136-137.

⁶ ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص139.

⁷ ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص137.

المتقدمين ركوب البحر لطلب المعيشة والرزق إلا في أحوال مخصوصة مثل: الحج أو الجهاد أو حالات طلب الرزق الضرورية¹.

وإضافة لذلك فقد استثنى صاحب بيان الشرع حالة يضمن فيها المضارب مطلقًا، وهي أن يكون رأس مال المضاربة ليتيم²؛ فإن كانت البضائع المنقولة ليتيم، وخرج بها المضارب في البحر فإن عامل المضاربة يضمن مطلقًا؛ حفظًا لمال اليتيم من الإهلاك.

ومن مسائل ضمان البضائع المنقولة بحرًا بالتعدي أو التقصير التي ناقشها صاحب بيان الشرع مسألة تصرف عامل المضاربة مع رأس مال المضاربة في حالة الطوارئ، وذكر حالتين:

الحالة الأولى: إذا جاء الخب في البحر، وطرح التجار أمتعتهم فهل للمضارب أن يطرح من المتاع الذي في يده طلبًا لسلامة الأنفس، فقد أجاز الشيخ الكندي أن يطرح المضارب المال، ولم يوجب عليه ضمانًا لرب المال، وذكر قولًا آخر يوجب عليه ضمان قيمة ما طرحه من المتاع الذي عنده مضاربه³.

الحالة الثانية: إن أخذ السلطان جبرًا رأس مال المضاربة من المضارب مهددًا إياه بالقتل، ذكر الخلاف في هذه الحالة وسبب افتراقها عن الحالة الأولى؛ فإن في الحالة الأولى: فيها سلامته وسلامة غيره، وأن الخب من الله، بينما الحالة الثانية فيها سلامته وحده وأنها من غير الله ويمكن دفعها بمجهود الأنفس⁴، وذكر الاختلاف في ضمان رأس مال المضاربة هل على المضارب أم على المضارب له بناءً على وجود التعدي من عدمه في الحالة الثانية، فإن قيل: إنه يستطيع استنقاذ رأس المال ولم يفعل، فقد قصر أو تعدى، فعلى المضارب الضمان، أما إن لم يستطيع استنقاذ المال بأي وسيلة؛ فإن المضارب لا يضمن رأس مال المضاربة، ويكون ضمان رأس مال المضاربة على رب المال.

¹ ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص110.

² ينظر: المرجع نفسه، ج45، ص127.

³ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج6، ص108.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص113.

ثالثاً: أحكام أجره نقل البضائع بحرًا في الفقه الإباضي، من خلال كتاب "بيان الشرع"

المطلب الأول: تطبيق الشروط العامة للإجارة في مسائل البضائع المنقولة بحرًا

اشترط الشيخ الكندي شروطاً عامة حتى تصح الإجارة، وأبرز تلك الشروط:

1. أن تكون المنفعة في الإجارة معلومة علمًا ينفي عنها الجهالة؛ فيشترط علم الناقل بالبضائع المنقولة علمًا يحقق التوافق ويدرك التنازع، ومن ذلك ضرورة رؤية الناقل لما سيحمله من متاع، يقول الكندي في ثبوت أجره النقل وحمل المتاع إذا لم ير الناقل ما سيحمله: (لا يثبت حتى يرى الحامل ما يحمل، وقال بعض: إنه يثبت)¹.
2. أن تكون المنفعة متقومة شرعًا، فلا تصح الإيجارات الفاسدة التي ورد النهي عنها، فلا يجوز إتمامها والشروع فيها²، فلا يصح أن تكون البضائع محل التعاقد في النقل البحري ممنوعة شرعًا كنقل الخمر، ومن مسائل النقل البحري التي منع الكندي من نقلها: السلعة التي يحتاج لها أهل البلد، يقول: (لا يجوز لهم أن يحملوا السمك إلى بلد آخر، وأهل البلد الذي اصطادوا إليه محتاجون إليه حتى يبيعوا لهم ما يصلحهم بما يساوي من الثمن إذا كان حمله لهم مضرًا بأهل البلد)³.
3. الأجرة هي ما يدفعه المستأجر عوضًا عن المنفعة التي يحصل عليها وتسمى بالكراء، ويشترط لصحة الأجرة في النقل أن تكون الأجرة معلومة علمًا ينفي عنها الجهالة؛ لأن ذلك يجنب الطرفين الاختلاف والتنازع، وإن وجدت الجهالة فيحكم بأجرة المثل وفق تقدير أهل البحر أو سنة المركب⁴، والمعروف عرفًا كالمشروط شرطًا، ومن مسائل النقل التي حكم فيها الكندي وتعلق بهذا الشرط فيمن اتفق مع الناقل على أن ينقل

¹ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص392.

² ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص380.

³ المرجع نفسه، ج65، ص95.

⁴ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص391، وج6، ص105.

المتاع بنصف الصرة التي يحملها صاحب المتاع، ثم كره ذلك صاحب المتاع وأنكر ولم تكن هناك بينة فيحكم للناقل بالكراء على نظر العدول¹.

إضافة إلى ذلك، فقد جاء في بيان الشرع أنه من أعطى إنساناً على حمل شيء بمثل نصفه أو ثلثه فله ذلك، وعليه فيجوز أن تكون الأجرة بجزء مما يحمل الناقل في السفينة².

المطلب الثاني: ضمان ناقل البضائع بحرًا

الناقل البحري في عقد الإجارة أجير مشترك، ويده على البضائع المنقولة يد ضمان، وقد اختلف الفقهاء في يد الأجير المشترك هل يده يد أمانة أم يد ضمان، ومن يتأمل الفروع الفقهية في بيان الشرع يعلم أن الشيخ الكندي يرى تضمين الأجير المشترك إن تعدى أو قصر يضمن، ولا يضمن إن كان التلف بسبب قوة قاهرة ما دام الأجير لم يقصر في حفظ البضائع المنقولة حسب أعراف أهل البحر³.

وتخریجاً على هذه المسألة فإن تلفت البضائع المنقولة بحرًا بتعدي أو تقصير من الناقل فإن الناقل يضمن البضائع، ولكن الخلاف في لزوم الكراء على صاحب البضائع؛ عملاً بالقاعدة الفقهية: (الأجرة والضمان لا يجتمعان)⁴، ومعنى القاعدة: أنه لا تجب الأجرة في الحالة التي يجب فيها الضمان ولا يجب الضمان في الحال التي يجب فيها الأجرة، واختلف الفقهاء في وجوب الكراء له مع وجود الضمان عليه، فهناك قول بلزوم الكراء له، وقول آخر يقول: الإجارة والضمان لا يجتمعان، فلا يرى بقاء الأجرة مع لزوم الضمان، واشترط الفقهاء في عدم اجتماع الأجر والضمان اتحاد السبب والمحل فيهما وإلا فالاثان

¹ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص392.

² ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص392.

³ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص388.

⁴ ينظر: هرموش، محمود مصطفى عبود، معجم القواعد الفقهية الإباضية، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، ج1، ص75.

قد يجتمعان ويلزمان، فقد يستحق الناقل الأجرة إن كان سبب تضمينه يختلف عن استحقاقه أجرة العناء.

المطلب الثالث: استحقاق ناقل البضائع الأجرة

عقد أجرة النقل البحري يعد عقداً رضائياً ابتداءً، ولكن يكون لازماً بمجرد العقد، فلو اتفق صاحب البضائع مع الناقل على نقل بضاعته من مكان إلى مكان بأجر معلوم لزم الناقل أن يتم عملية النقل، أما الأجرة فتجب عند فراغه من عمله، وإن قوضي على أن يعمل كل يوم أو كل شهر بأجرة فيستحق الأجرة بمجرد تمام ما تقاضوا عليه¹، ويكون نقل البضائع حق على الناقل يجب عليه الوفاء به، ومن آثار هذا الفرع الفقهي يظهر أثره في مسألتني لزوم العقد ووقت استحقاق الأجرة، يقول صاحب بيان الشرع: (عن عامل أراد الخروج من عمله وكره صاحب المال ذلك، وطلب العامل النفقة والمعونة، وقال ليس معي، فأتم عملي؛ فإذا كانت المعاملة على مال معروف لم يكن لأحدهما رجعة على صاحبه... إلخ)²، وبين أن لزوم ذلك على المستأجر إنما يكون بقدر ما تحمل العامل من عناء³، وعليه تُقاس مسألة الرجعة في لزوم عقد النقل البحري مع مراعاة أعراف أهل البحر؛ فيستحق الناقل الأجرة كاملة بأداء النقل إلى مكان الوصول، أما عند تعذر ذلك وكان تنفيذ الاتفاق جزئياً، فإنه يستحق الأجرة على قدر عنائه في المسافة المقطوعة، ولو مات الناقل قبل أن يوصل ما حمل فلورثة الناقل من الأجرة قدر عنائه حتى الوقت الذي مات فيه⁴، ومن حمل حملاً ولم يقصّر في حفظه فانكسر في بعض الطريق كان له من الكراء بقدر ما حمل⁵.

¹ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص374، 377.

² المرجع نفسه، ج40، ص288.

³ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص295، 375.

⁴ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج40، ص295.

⁵ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص388.

ومع استحقاق الناقل للأجرة عند الاتفاق إلا أنه إذا قرر صاحب البضائع إنزال بضاعته؛ فإن الحامل يستحق بقدر ما حمله برأي العدول من أهل المعرفة¹.
ومما تعرّض له فقهاء الإباضية مسألة سقوط الضمان باستلام المرسل إليه للبضائع دون إبداء أي تحفظ أو اعتراض إلا أن بعض الفقهاء يلزمون الناقل اليمين أنه لم يخن².

رابعاً: أحكام ضمان نقل البضائع بحرًا في الفقه الإباضي، كتاب بيان الشرع أنموذجاً

المتبع للفروع الفقهية المتعلقة بضمان البضائع المنقولة بحرًا في الفقه الإباضي عمومًا وبيان الشرع خصوصًا يجد أنها تندرج تحت ضابطي الضمان الآتين: (الضمان بالتعدي، والمفترط ضامن)³، ومعنى الضابط أنه من تعدى أو فرط سواءً أكان بنفسه أم بواسطة من كان تحت مسؤوليته وجب عليه ضمان ما فرط أو تعدى فيه، ويكون ذلك برد مثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان قيمياً، والمقصر في الأخذ بأسباب حفظ ما وقع تحت يده - بحسب العرف - يأخذ حكم المفترط⁴، وقد أورد صاحب بيان الشرع فروعاً فقهية تتعلق بهذا الضابط، وبيان ذلك في المطالب الآتي:

المطلب الأول: الضمان في التلف الناتج عن التعدي أو التفريط

في حال تسبب ناقل الأمتعة بحرًا بالتعدي أو التفريط أو التقصير في حفظها؛ فإنه يضمن البضائع المنقولة؛ لأن الإهلاك كان بعدوان منه، فيلزمه الضمان بالتعدي أو

¹ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص455-456، والشقصي، منهج الطالبين، ج6، ص509.

² ينظر: السعدي، قاموس الشريعة، ج51، ص301-302.

³ ينظر: الكندي، بيان الشرع، ج6، ص116.

⁴ ينظر: أرشوم، مصطفى بن حمو، القواعد الفقهية عند الإباضية-دراسة نظرية تحليلية تأصيلية تطبيقية، ج4، ص81-83، وهرموش، معجم القواعد الفقهية الإباضية، (سلطنة عمان: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، ج1، ص305.

التفريط¹، يقول صاحب بيان الشرع: (ولا ضمان عليهم إلا على سبيل التضييع)²، وضابط التفريط: عدم بذل الناقل كل ما يجب فعله فيما تعارف عليه أهل البحر للحفاظ على البضائع المنقولة.

ويدخل في التعدي التسبب والمباشرة سواءً أكان فعلاً أم تركاً، والحكم على التصرفات بأنها من التعدي أو التقصير من عدمه مرجعه عُرف الناس³ أو ما يسميه فقهاء الإباضية: (سنة أهل المركب أو سنة البحر)⁴.

وجاء في بيان الشرع فرع فقهي يتعلق بتضمين الناقل البحري إن تعدى أو فرّط في حالة وجود خرق في السفينة أو بخطأ من الملاح، فيكون بتعديه أو تفريطه ضامناً؛ لأن الضمان بالتعدي والمفرّط كالتعدي ضامن⁵.

وأورد الكندي صورة من صور التضييع للناقل التي يلزم بموجبه الناقل الضمان، وهي أن يحمل على وسيلة النقل وهنا السفينة بأكثر مما تتحمل؛ فإنه بذلك يكون ضامناً؛ لأنه تجاوز وتعدى بمخالفته ما تعارف عليه الناس من قدرة وسيلة النقل على حمل البضائع فيها⁶، إضافة إلى ذلك فقد ذكر الكندي صوراً للتضييع منها: توكيل الربان البضائع إلى غير الثقة؛ لأن الربان أمين على البضائع؛ والأمين إذا ائتمن الأمانة إلى غير الثقة، فهو ضامن⁷.

¹ ينظر: الكندي، محمد بن إبراهيم، بيان الشرع، ج40، ص384.

² الكندي، بيان الشرع، ج40، ص385.

³ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص388.

تعليق: تُعرف تلك الأعراف من خلال ما يسجله النواخذة وأرباب المراكب في كتب الإرشاد الملاحي والدفاتر، فقد ذكروا أنه يتعين على الملاح أو قائد السفينة أن يكون ملماً إلماماً تاماً بالظواهر البحرية كالمد والجزر والتيارات الموسمية، وحركات الرياح الموسمية وما يتبعها من تحرك مياه البحر، كما أنهم يشيرون إلى أهمية العناية بالسفينة وصيانتها وضرورة معالجة أي خلل أصابها ولو كان يسيراً. ينظر: مجموعة مؤلفين، عمان عبر التاريخ، ص327، ص345.

⁴ ينظر: الشقصي، منهج الطالبين، ج6، ص703، أطفيش، شرح النيل، ج10، ص107.

⁵ ينظر: الكندي، محمد بن إبراهيم، بيان الشرع، ج6، ص112.

⁶ ينظر: المرجع نفسه، ج64، ص282.

⁷ ينظر: المرجع نفسه، ج64، ص221.

المطلب الثاني: الضمان فف التلف بغير تعد ولا تفرفط

فف حال تلف البضائع المنقولة بحرًا بغير تعد ولا تفرفط من صاحب السففنة، هل فضمن ناقل البضائع ما حملة مقابل الأجرة؟ فلفظ أن صاحب بفان الشرع ذكر فروعًا ففقهفة فكون حامل البضائع بحرًا ضامنًا لما ضاع أو تلف ففده مع التعدف أو التقصفر، وحالات أخرى لا فكون الناقل ضامنًا لما تلف ففده إن كان بغير تعد أو تقصفر، فقول صاحب بفان الشرع فف أسباب البحر: (إذا غرقت السففنة أو جاءها رفح أو شفة لا فمكنه (دفعه)، فلفس على الملاح ضمان، (أما) إذا (حصل) ففها فرق أو شفة من الملاح فهو ضامن)1، وجاء فف موضع آخر قوله: (وإذا فبب الفوف على الأنفس من فرفق ما جاء من الله من غرق أو فرق أو شفة مما فشفبه هذا فترك فارك ما فقدر ففله من الففام فف استنقاذ الأنفس من الهلاك لومه الضمان، فإذا فبب أن من سبب هذا المال ففخاف الهلاك على الأنفس بالسففنة وطرحه فرفجو السلامة جاز استبقاء الأنفس بالأموال بالترام الضمان)2.

أورد الكنفد فمسائل تتعلق بعدم تضمفن الناقل مع عدم التضمفع أو التقصفر تنطبق أحكامها على الناقل عبر البحر، فلا فضمن الرسول بأجرة إذا جاءه شفة لا فقدر على دفعه، ولا فضمن ناقل الطعام بأجرة من مكان إلى مكان إذا عرض ففله ما لا فمكنه دفعه، فقول الكنفد: (ما أخذ منه على حد الغلبة أو كسر على ففر تضمفع ولا تقصفر فف ففظه فلا ضمان ففله)3.

ومن مسائل عدم التفرفط لسبب قاهر ما ذكره الكنفد فف رجل فحمل متاعًا بكراء على أن فصل إلى البصرة أو ففرها ففعاقه سبب قاهر، فقد حكم بأن له العناء على قدر

¹ الكنفد، بفان الشرع، ج6، ص112.

² المرجع نفسه، ج6، ص113.

³ المرجع نفسه، ج40، ص388.

الطريق¹، وفي مسألة أخرى: إن طرح ناقل البضائع شيئاً من الأمتعة التي لم يكن صاحبها حاضرًا بسبب الخب الشديد المخوف، فقد حكم بمحاصصة من كان له مال في السفينة بقدر الأموال².

وبتأمل الحالات التي أوردها الشيخ الكندي يمكن التفريق بين حالتين، أولها: إن كان فيما اصطلح عليه في عصرنا بالقوة القاهرة التي لا يقوى على دفعها بأي حال كحصول الخب المفاجئ، أو الأعاصير، أو الغرق الغالب أو الحريق الغالب، فلا يلزم الناقل في هذه الحالات ضمان، وثانيها: إن كان حصول التعدي بسبب الاحتراز عنه أو دفعه بوسيلة مشروعة مثل: بعض حالات القرصنة والغصب أو السرقة العادية مع حصول المخاطرة من الناقل، فهنا يلزم الناقل ضمان ما تحت يده.

ومناطق الضمان بسبب القوة القاهرة هو وجود التقصير من ناقل البضائع بحرًا؛ فإن اتخذ كافة الإجراءات في عرف أهل البحر، فلا ضمان عليه، وإن ضيّع في الأخذ بالإجراءات والتدابير؛ فإنه يكون حينها ضامن³.

المطلب الثالث: مخالفة شرط صاحب البضائع

نقل البضائع بحرًا من مكان إلى مكان يتم بناءً على عرف الناس بنظام معين لدى أهل البحر، ولكن قد يشترط صاحب الأمتعة المنقولة بحرًا شروطاً على الناقل؛ وقد يخالف الناقل الشروط المتفق عليها، فلو تلفت الأمتعة المنقولة بحرًا؛ لمخالفة الناقل شرط صاحب البضائع أيكون الناقل ضامنًا أم لا.

جاء في بيان الشرع نقلًا: (الأمين إذا اشترط عليه صاحب الأمانة أن يجعلها في موضع بعينه وقبل له بذلك، فخالف أمره وجعلها في غير ذلك الموضع على التعمد منه لذلك،

¹ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص390-391.

² ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص112.

³ ينظر: المرجع نفسه، ج40، ص405، ص472، وهرموش، معجم القواعد الفقهية الإباضية، ج2، ص960.

فتلفت الأمانة فهو ضامن لها إذا تلفت)1، فتتكون مخالفته للشرط بمنزلة التعدي الذي يوجب الضمان على الناقل.

ومن الفروع الفقهية المتعلقة بهذه المسألة، والتي ناقشها الكندي مسألة أحقية الربان في اتخاذ طريق أو الوقوف في محطات لم يتم الاتفاق عليها، ورأى أنه ليس له وقد يضمن بذلك إلا أن يكون لأصحاب المركب والبحر سنة معروفة مشهورة مستقرة بين أهل البحر في النقل والتنقل.²

خاتمة

يحسن هنا أن أشير باختصار إلى جملة من النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث:

1. اعتنى فقهاء الإباضية بالبحر وأحكامه بخاصة فقهاء عُمان؛ لارتباطهم بالبحر ونشاطاته ومسائله وأحكامه وقضاياها بجانب دور العمانيين في مجال التجارة البحرية وعملهم كوسطاء تجاريين فقد كان هناك سعي من الفقهاء لتطبيق القواعد الشرعية في معالجة القضايا المتعلقة بالبحر كما ظهر ذلك في معالجة قضايا ضمان البضائع المنقولة بحرًا.
2. الفقه الإباضي وضع قواعد شرعية تنظّم قضية ضمان البضائع المنقولة بحرًا، وذلك من خلال دراسة الفروع الفقهية التي تتناول موضوعات النقل والإجارة والضمان.
3. ناقل البضائع بحرًا أجير وهو مسؤول عن حفظ البضائع المنقولة وتسليمها وفقًا للاتفاق بينه وبين المستأجر، ويجب عليه اتخاذ كافة إجراءات السلامة لحفظ البضائع من الضياع أو التلف، والقول بتضمينه للتعدي أو التقصير يسهم في تشجيع البحارة على رفع مستوى إدارتهم للسفن مما يعزز الحركة التجارية محققًا مقصد حفظ المال الذي راعته الشريعة.

¹ الكندي، بيان الشرع، ج64، ص221، ص232.

² ينظر: المرجع نفسه، ج6، ص105.

4. للفقه الإسلامي عمومًا والفقه الإباضي خصوصًا إسهام في تشكيل واقع التجارة البحرية، ويظهر ذلك من خلال دراسة المسائل والأفضية والنوازل المتعلقة بالملاحة البحرية وضمان البضائع المنقولة بحرًا في كتب الفقه التي تمثل مرآة للواقع الاجتماعي والاقتصادي والتقاضي الذي جرى عليه العمل.

References:

المراجع:

- Abū al-Ḥasan, 'Alī bin al-Ḥasan, al-Munjad fī al-Lughah, ed. Aḥmad Mukhtār 'Umar and Wāḥī 'Abd al-Bāqī, (al-Qāhirah: 'Ālam al-Kutub, 2nd ed., 1988 AD)
- Abū al-Ḥasan, 'Alī bin Muḥammad, Jāmi' Abī al-Ḥasan al-Basīwī, ed. al-Ḥāj Sulaymān al-Wārjalānī, (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Turāth wa-al-Thaqāfah, n.d., n.d.)
- Abū al-Ḥawārī, Muḥammad bin al-Ḥawārī, Jāmi' Abī al-Ḥawārī, (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 1405 AH - 1985 AD, Maṭābi' Sijill al-'Arab)
- Abū Ghānim al-Khurāsānī, Bashār bin Ghānim, al-Mudawwanah al-Ṣughra, ('Umān: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 1984 AD, 1404 AH, n.d.)
- al-'Ānī, 'Abd al-Raḥmān 'Abd al-Karīm, Dawr al-'Umāniyyīn fī al-Milāḥah wa-al-Tijārah al-Islāmiyyah ḥattā al-Qarn al-Rābi' al-Hijrī, (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 2nd ed., n.d.)
- al-Bādī, Ḥamīd bin Sa'īd, "Dawr 'Umān fī Minṭaqat al-Muḥīt al-Hindī wa-Sharq Ifriqiyyā min al-Qarn al-Thānī al-Hijrī ilā al-Qarn al-Sādīs al-Hijrī," PhD thesis, 2007 AD, University of Tunis, Tunisia, pp. 146, 172
- al-Baṭāshī, Sa'īf bin Ḥamūd, Iṭḥāf al-'Ayān fī Tārīkh Ba'd 'Ulamā' 'Umān, (Sulṭanat 'Umān: Maktab al-Mustashār al-Khāṣ lil-Jalālat al-Sulṭān li-al-Shu'un al-Dīniyyah wa-al-Tārīkhiyyah, 2nd ed., 1425 AH - 2004 AD)
- al-Farāhīdī, al-Khalīl bin Aḥmad, Kitāb al-'Ayn, ed. Maḥdī al-Makhzūmī and Ibrāhīm al-Sāmarrā'ī (Dār wa-Maktabat al-Hilāl, 1st ed., 1421 AH - 2000 AD)
- al-Fayyūmī, Aḥmad bin Muḥammad, al-Miṣbāḥ al-Munīr fī Gharīb al-Sharḥ al-Kabīr (Bayrūt: al-Maktabah al-'Ilmiyyah, n.d.)
- al-Ḥārithī, 'Abd Allāh bin Sālim bin Ḥamad bin Sulaymān, Aḍwā' 'alā Ba'd 'A'lām 'Umān Qadīman wa-Ḥadīthan, (Sulṭanat 'Umān - al-Muḍayrib: al-Maṭābi' al-'Ālamiyyah - Ruwī, n.d., n.d.)
- al-Jawharī, Ismā'īl bin Ḥamad, al-Ṣiḥāḥ Tāj al-Lughah wa-Ṣiḥāḥ al-'Arabiyyah, ed. Aḥmad 'Abd al-Ghafūr 'Atṭār, (Bayrūt: Dār al-'Ilm li-l-Ma'āniyyīn, 4th ed., 1407 AH - 1987 AD)
- al-Kindī, Muḥammad bin Ibrāhīm, Bayān al-Shar' (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 1402 - 1405 AH / 1985 - 1985 AD)
- al-Rabī' bin Ḥabīb, al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ Musnad al-Imām al-Rabī' bin Ḥabīb, arranged by Abū

- Ya'qūb Yūsuf bin Ibrāhīm al-Wārjalānī, verified by 'Abd Allāh bin Ḥamīd al-Sālīmī, (Bayrūt: Dār al-Fath li-l-Ṭibā'ah wa-al-Nashr; and Ruwī, Muscat - Sulṭanat 'Umān: Maktabat al-Istiḳāmah)
- al-Rāshidī, Muḥammad bin Yahyā bin Sufyān, Alfāz al-Ḥaḍārah al-'Umaniyyah fī al-Kutub al-Fiḳhiyyah, ed. Ḥamūd bin Ḥamīd al-Ṣawāfī and Yahyā bin Sufyān al-Rāshidī, (Sulṭanat 'Umān: Maktabat al-Istiḳāmah, 1st ed., 1439 AH - 2018 AD)
- al-Ṣāhib, Ismā'īl bin 'Abbād, al-Muḥīt fī al-Lughah, ed. Muḥammad Ḥasan Āl Yāsīn, (Bayrūt: 'Ālam al-Kutub, 1st ed., 1414 AH - 1994 AD)
- al-Sha'īlī, Muḥammad bin Ḥamad, "al-Mawānī al-Tī Kānāt Taṣīl ilayhā al-Sufun al-'Umāniyyah fī al-'Aṣūr al-Islāmiyyah," published paper, Scientific Papers of the International Conference, Heritage of Oman's Marine, (Sulṭanat 'Umān: Markaz al-Dirāsāt al-'Umaniyyah, Jāmi'at al-Sulṭān Qābūs, 2020 AD)
- al-Shamākhī, 'Amir bin 'Alī, al-Idāh, (Sulṭanat 'Umān - Muscat: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 4th ed., 1420 AH - 1999 AD)
- al-Shuqṣī, Khāmīs bin Sa'īd, Minhāj al-Ṭālibīn wa-Balāgh al-Rāghibīn, ed. al-Ḥārithī, Sālīm bin Ḥamad, (Sulṭanat 'Umān, Muscat: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 1983 AD, n.d.)
- al-Thamīnī, 'Abd al-'Azīz bin al-Ḥāj Ibrāhīm, al-Ward al-Bassām fī Riyāḍ al-Aḥkām, ed. Muḥammad bin Ṣāliḥ al-Thamīnī, (Sulṭanat 'Umān, Muscat: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, 1405 AH - 1985 AD, n.d.)
- al-Zarkashī, Muḥammad bin Bahādir, al-Manṭūr fī al-Qawā'id, ed. Tayseer Fā'iq Aḥmad Maḥmūd, (Kuwait: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Islāmiyyah, 2nd ed., 1405 AH - 1985 AD)
- Arshūm, Muṣṭafā bin Ḥammū, al-Qawā'id al-Fiḳhiyyah 'inda al-Ibāḍiyyah - Dirāsah Nazariyyah Taḥliyyah Ta'ṣiliyyah Tatbiqiyyah, (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Dīniyyah, 1st ed., 1434 AH - 2013 AD)
- Aṭfīsh, Amḥammad bin Yūsuf, Sharḥ Kitāb al-Nīl wa-Shifa' al-'Ilīl, (Bayrūt: Dār al-Fath, Libya: Dār al-Turāth al-'Arabī, and Wajdah: Maktabat al-Irshād, 2nd ed., 1392 AH - 1972 AD)
- Hirmūsh, Maḥmūd Muṣṭafā 'Abbūd, Mu'jam al-Qawā'id al-Fiḳhiyyah al-Ibāḍiyyah (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Dīniyyah)
- ibn 'Abbād, Ismā'īl bin 'Abbād, al-Muḥīt fī al-Lughah, (Bayrūt: 'Ālam al-Kutub, 1st ed., 1414 AH - 1994 AD)
- ibn Barakah, al-Jāmi', ed. 'Īsā Yahyā al-Bārūnī, (Sulṭanat 'Umān, Muscat: Wizārat al-Turāth al-Qawmī wa-al-Thaqāfah, n.d.)
- ibn Durayd, Muḥammad bin al-Ḥasan, Jumhūrat al-Lughah, ed. Ramzī Munīr Ba'labakkī, (Bayrūt: Dār al-'Ilm li-l-Ma'āniyyīn, 1st ed., 1987 AD)
- ibn Fārīs, Aḥmad bin Fārīs, Ma'jam Miqāyīs al-Lughah, ed. 'Abd al-Salām Muḥammad Ḥārūn, (Dār al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD)
- ibn Manzūr, Muḥammad bin Mukram, Lisān al-'Arab (Bayrūt: Dār Ṣādir, 3rd ed., 1414 AH), vol. 13
- ibn Sidah, 'Alī bin Ismā'īl, al-Muḥkam wa-al-Muḥīt al-A'zam, ed. 'Abd al-Ḥamīd Hindāwī, (Bayrūt: 1st ed., 1421 AH - 2000 AD)

- Imām, Muḥammad Kāmil al-Dīn, Mi'ah Kitāb Ibādī, (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Dīniyah, 1st ed., 1434 AH - 2013 AD)
- Majmū'at Bāḥithīn, Mu'jam al-Muṣṭalahāt al-Ibāḍiyyah (Muscat: Wizārat al-Awqāf wa-al-Shu'ūn al-Dīniyah, n.d., 2012 AD)
- Majmū'at Mu'allifīn, Mu'jam A'lām al-Ibāḍiyyah min al-Qarn al-Awwal al-Hijrī ilā al-'Aṣr al-Ḥāḍir Qism al-Maghrib al-Islāmī (Sulṭanat 'Umān: Dār al-Gharb al-Islāmī, 2nd ed., 1421 AH - 2000 AD)
- Majmū'at Mu'allifīn, 'Umān 'Abra al-Tārīkh (Sulṭanat 'Umān: Wizārat al-I'lām, London: Dār Amīl li-l-Nashr al-Maḥdūdah, n.d., 1995 AD)
- Shihāb, Ḥasan Ṣāliḥ, "Ṭuruq al-Tijārā al-Baḥriyya bayn al-Khalīj wa-al-Hind fī 'Aṣr al-Khilāfah al-'Abbāsiyyah," Majallat al-Wathīqah, issue 9, (al-Baḥrayn: Markaz 'Īsā al-Thaqāfī, 1991 AD)

Guidelines to Contributors

At-Tajdid is a refereed journal published twice a year (June and December) by the International Islamic University Malaysia (IIUM). Articles are published based on recommendation by at least two specialized peer reviewers. Submissions must strictly abide by the following rules and terms:

- Be the author's original work. Simultaneous submissions to other journals as well as previous publication thereof in any format (as journal articles or book chapters) are not accepted. (Should this happen, the author is duty bound to refund the honorarium paid to the reviewers.)
- Be between 5000 and 7000 words including the footnotes (articles); book reviews between 1500 and 4000 words; conference reports between 1000 and 2500 words.
- Include a 200-250 abstract both in Arabic and English.
- Cite all biographical information in footnotes when the source is mentioned for the first time (e.g., full name[s] of the author[s], complete title of the source, place of publication, publisher, date of publication, and the specific page[s] being cited). For subsequent citations of the source, list the author's last name, abbreviate the title, and give the relevant page number (s).
- Provide a separate full bibliographical list of all sources cited at the end of the article.
- Qur'anic references (e.g., name of *surah* and number of verse[s]) must be given in the main text immediately after the verse[s] cited as follows: Al-Baqarah: 25).
- Hadith citations must be according to the following format: Al-Bukhāri, Muḥammad ibn Ismā'īl, *al-Jāmi' al-Ṣaḥīḥ* (Beirut: Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī, 1404/1988), "Kitāb al-Zakāh", ḥadīth no. x, vol. y, p. z.
- Titles of Arabic books and encyclopedias as well as names of Arabic journals cited must be in **bold characters**. Counterparts of all these in English and other non-Arabic languages using Latin script must be *italicized*. Titles of journal articles, encyclopedia entries, and chapters in collective books in any language must be put between inverted commas ("...").
- Traditional Arabic should be used for main text (16 points) and footnotes (12 points) of articles/book reviews and conference reports. Simplified Arabic must be used for main title (20 points) and subtitles (18 points).
- Include a cover sheet with author's full name, current university or professional affiliation, mailing address, phone/fax number (s), and current e-mail address. Provide a two-sentence biography.
- The editor and editorial Board retain the right to return material accepted for publication to the author for any changes, stylistic and otherwise, deemed necessary to preserve the quality standard of the journal.
- Submissions should be saved in Rich Text Format (RTF) and sent to <https://journals.iium.edu.my/at-tajdid/index.php/tajdid/dd>:

At-Tajdid

A Biannual Refereed Intellectual Journal
Published by International Islamic University Malaysia

Volume 28

July 2024 / Muharram 1446

Issue No. 56

Editor-in-Chief

Prof. Dr. Rahmah Ahmad H. Osman

Editor

Dr. Muntaha Artalim Zaim

Assistant Editor

Dr. Nursafira Binti Ahmad Safian

Associate Editor

Dr. Muhammad Anwar Bin Ahmad

Editorial Boards

Prof. Dr. Ahmed Ibrahim Abu Shouk

Prof. Datin Dr. Rusni Hassan

Prof. Dr. Mohamad Akram Laldin

Prof. Dr. Yumna Tarif Khuli

Prof. Dr. Asem Shehadah Ali

Prof. Dr. Fuad Abdul Muttalib

Prof. Dr. Mehmet Ozsenel

Prof. Dr. Ali S. Shayea

Prof. Dr. Akmal Khuzairy Abd. Rahman

Prof. Dr. Ahmed Ragheb Ahmed Mahmoud

Assoc. Prof. Dr. Abdulrahman Helali

Dr. Abdulrahman Alhaj

Dr. Marwa Fikry

Dr. Homam Altabaa

At-Tajdid

A Refereed Intellectual Biannual

Research and Studies

- ❖ Parenthood Through Breastfeeding: Its Ruling and Effects
Majid bin Mohammed bin Salem Al Kindi
Muhammad Said bin Khalil Al-Mujahed
- ❖ The Impact of Al-Khaṭṭābī's Distinction between Attribute (*Na'at*) and Description (*Ṣifah*) in His Treatise 'Bayān I'jāz al-Qur'ān'
Heba Majduddin Sbahi
Mohamed Abdellatif
- ❖ Religious Tendency in the Collection of '*Aḥdath al-Layl*' (The Latest Night) by Muhammad Al-Muqrin: An Analytical Study
Noura Hamid Hamdi Al-Kakbabi
- ❖ The Guarantee of Goods Transported by Sea in Ibadī Jurisprudence through the Book '*Bayān al-Shar'*' by Al-Kindī (d. 508 AH/1115 AD): A Foundational and Applied Study
Mahmood Said al Awaidi
Anke Iman Bouzenita
- ❖ Financial Independence of Working Wives: An Evaluative Study
Zainab Zakaria Ali Al-Maabada
- ❖ Rejected Hadīths that Include Great Rewards for Simple Deeds in the Book '*al-Majrūhin*' by al-Imam Ibn Hibbān
Muhammad Jihad Albanna
Fathiddin Beyanouni
Lilly Suzana Shamsu
- ❖ The Political Jurisprudential Heritage of the Ibadīs Regarding the 'Imam': His Attributes and Competencies
Sulaiman Hamed Humaid Altouqi
- ❖ The Terminology in Ibadī Thought and Its Active Role in Muslim Unity
Ahmed Salim Moosa Alkharusi
- ❖ The Hanafi Approach to Differentiating and Combining Issues in Endowments (*Waqf*) and Wills (*Waṣīyyah*)
Mohannad Fuad Mohammad Estaity
- ❖ Renaissance Rooted in Traditions: A Study in Knowledge Integration
Khalid Rasheed Al-Adeem
- ❖ Examining Modern Approaches to Zakat Collection and Distribution in Light of *Maqāṣid al-Sharī'ah*
Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
Younes Soualhi

ISSN 1823-1926



9771823192005



International Islamic University Malaysia